

**دلالة الألفاظ بين اللّغة والعُرف والشرع
في أصول الفقه عند الشيخ الطوسي**

**حياة عطية كاظم
جامعة الكوفة - كلية التربية الاساسية**

**الاستاذ الدكتور حيدر كريم الجمالي
جامعة الكوفة - كلية التربية الاساسية**

**The significance of the words between
language, custom and law on the principles of
jurisprudence according to Sheikh al-Tusi**

**Hayat Attia Kazem
University of Kufa – College of Basic Education**

**Prof. Dr. Haider Karim Al Jamali
University of Kufa – College of Basic Education**

Abstract:

The scholars of the fundamentals, and the people of the language, were interested in the significance of the words and what they were placed for, and their oscillation between the reality of the language, the custom and the law, and its transfer from one place to another. It was a customary fact about: the animal and the faeces, including what was a legal reality towards: prayer and zakat, and this is what is called the indication of use, and Sheikh Al-Tusi spoke about these words or as he called them names in language, custom and Sharia, and the researcher devoted this research to talk about them and made On three demands, I was exposed in the first requirement: to the reality of words in the language, i.e. the linguistic reality, and in the second requirement: to the reality of words in the custom, i.e. the customary reality, and in the third requirement: to the reality of the words in the law, i.e. the legal reality, with mentioning the applications on it in his book Al-Addah.

Keywords: Origins, listening, analogy, linguistic, grammatical

ملخص:

أهتم علماء اللغة، والأصول بدلالة الألفاظ وما وُضعت له، وتأرجحها ما بين حقيقة اللغة والعرف والشرع وانتقالها من موضع إلى آخر، فمنها ما كان حقيقة لغوية نحو: الأسماء والألقاب ولعل هذا ما أُطلق عليه الدلالة الوضعية، ومنها ما اختص به العرف دون غيره، فكانت حقيقة عرفية نحو: الدابة والغائط، ومنها ما كانت حقيقة شرعية نحو: الصلاة، والزكاة، وهذا ما يُطلق عليه دلالة الاستعمال.

وقد تحدّث الشيخ الطوسي عن هذه الألفاظ أو كما سمّاها الأسماء في اللغة والعرف والشرع وخصّصت الباحثة هذا البحث للحديث عنها وجعلته على ثلاثة مطالب:

تعرّضت في المطلب الأول: لحقيقة الألفاظ في اللغة أي الحقيقة اللغوية

وفي المطلب الثاني: لحقيقة الألفاظ في العرف أي الحقيقة العرفية

وفي المطلب الثالث: لحقيقة الألفاظ في

الشرع أي الحقيقة الشرعية، مع ذكر التطبيقات

الكلمات المفتاحية: أصول الفقه، دلالة، الشرع، العرف، اللغة، اللفظ.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله المصطفى محمد(ﷺ) وآله الطيبين الطاهرين (٨) وصُحبه الغر الميامين (٩) ومن تبعهم بإحسان الى يوم الدين .

وبعد:

علم الدلالة هو فرع من فروع علم اللّغة العربية، له أصوله وسماته ، ويمثل قمة الدراسات اللغوية لأنّ موضوعه الأساس هو المعنى الذي من غيره لا يمكن أن تكون هناك لغة، ويعالج علم الدلالة نوعين من العلاقات الأولى منها علاقة الدال بالمدلول، وكيف يدلّ الدال الواحد على أكثر من مدلول، كما في المشترك اللفظي ، كما يتابع هذا النوع من علم الدلالة حياة المفردات وحركتها داخل اللّغة، والمدلولات التي يكتسبها الدال الواحد في حياته وعلاقة هذه المدلولات ببعضها ببعض وهو علم حديث النشأة ، لم يصل العلماء إلى الاتفاق على طبيعة الموضوعات التي تُدرس في الدلالة ولا على المصطلحات الخاصة بهذا العلم؛ ولكنهم اتفقوا في أمر واحد أنّه يصنّب في دراسة المعنى ولا يمكن فصل علم الدلالة عن غيره من فروع اللغة الأخرى ، فهو كما تحتاجه العلوم الأخرى في تحليلاتها فهو يستند إليها في أداء وظيفته، وتحديد معنى الحدث الكلامي ، أي: دلالاته ، فهو يبحث في الجانب الصوتي والصرفي ، والنحوي والفلسفة والمنطق والفقه وأصوله ولذا جاءت الدلالة أنواع متعددة ترتبط بالعلوم التي تتصل بها ، منها : الدلالة المعجمية ، والدلالة الصّوتية والدلالة السّياقية ، والدلالة الصرفية ، والدلالة النحوية ، والدلالة الإيحائية .

أهمية البحث: البحث الدلالي في الكتب الأصولية من البحوث الجديدة والمهمة في الدراسات اللّغوية ، وذكر الكثير من الأصوليين القضايا الدلالية واللّغوية في كتبهم ؛ لفهم نصوص القرآن الكريم ، والأحاديث النبوية الشريفة ومنهم الشيخ الطوسي فقد تحدّث عن تعريف الدلالة وأهم عناصرها ، والألفاظ المصاحبة لها ، وأهم مظاهرها وأشار الى الدلالة الوضعية واللفظية ، فقد تحدّث عن دلالة الألفاظ وما كانت موضوعاً له في اللّغة ، ثم انتقلت إلى الشرع مثل : الصلاة ، والزكاة ، والبيان والمُجمل والخاص والعام ، والمُطلق والمُقيد وغيرها . وقد تحدّث عنها في مواضع مختلفة من كتابه العُدّة من دون أن يفرّد لها باباً خاصاً .

مشكلة البحث: معرفة دلالة الألفاظ عند الأصوليين سواء كانت حقيقة شرعية أم عرفية أم لغوية ، وأصل وضعها في اللّغة ، وهل تغيّر معناها عند انتقالها من الحقيقة إلى العُرف ؟ وماذا يقول أهل اللّغة من النّحاة وغيرهم عن دلالة الألفاظ ، وأهميتها في بيان الأحكام الشرعية؟ .

منهج البحث: منهج البحث هو المنهج الوصفي التحليلي الذي يعرض الظواهر الدلالية ويحلّلها وسيكون على ثلاثة مطالب ، يطول المطلب ، أو يقصر ، على وفق ما يتطلب إيفاء المطلب حقه وسيكون المطلب الأول: في حقيقة الألفاظ في اللّغة (الحقيقة اللّغوية) مع ذكر التطبيقات عليها من الكتاب .

و المطلب الثاني : في حقيقة الألفاظ في العُرف (الحقيقة العُرفية) .
وفي المطلب الثالث : في حقيقة الألفاظ في الشرع (الحقيقة الشرعية)^٥
وقد اعتمدت الباحثة فيه على أمث الكتب والمصادر المُحقّقة , ثم تأتي بعد ذلك أهم نتائج البحث التي توصلت إليها الباحثة فالمصادر .

دلالة الألفاظ بين اللّغة والعُرف والشرع في اصول الفقه عند الشيخ الطوسي.

أهتم علماء اللّغة والأصول بدلالة الألفاظ , وما وُضعت له , وتأرجحها ما بين حقيقة اللّغة والعُرف والشرع وانتقالها من موضع إلى آخر , فمنها ما كان حقيقة لغوية نحو : الأسماء والألقاب ولعل هذا ما أُطلق عليه الدلالة الوضعية , ومنها ما اختص به العُرف من دون غيره , فكانت حقيقة عُرفية نحو : الدابة والغائط , ومنها ما كانت حقيقة شرعية نحو : الصلاة , والزكاة , وهذا ما يُطلق عليه دلالة الاستعمال , وقد تحدّث الشيخ الطوسي (٤٦٠ هـ) عن هذه الألفاظ أو كمّا سمّاها الأسماء في اللّغة والعُرف والشرع , إذ قال : (فلا بدّ أن نبين حقيقة الكلام , ونشرح أقسامه وما ينقسم إليه من حقيقةٍ ومجاز , ثمّ نبين الأسماء اللّغوية , والعرفيّة , والشرعيّة وكيفية ترتيبها)^٦.
فقد بيّن الشيخ الطوسي أنّ الألفاظ متى ما كانت تؤدي معناها من غير زيادة أو نقصان في اللّغة , فهي حقيقة فيها كما كان يتعرّض لمعاني الألفاظ في اللّغة نحو : (النسخ) , وقد بيّن أنّ معناه : الإزالة , فهو لا يتعرّض للألفاظ بالعُرف والشرع , إلّا وذكر أصل وجودها في اللّغة تصريحاً وتلميحاً .

المطلب الأول: حقيقة الألفاظ في اللّغة (الحقيقة اللّغوية)

وهي الألفاظ التي وضعها أهل اللّغة حقيقةً , وقد عرّفوها بأنّها : (هي اللفظ المستعمل فيما وُضع له أولاً في اللّغة)^٧ ولغوية , أي منسوبة إلى أهل اللّغة , وهي الأصل , وهي أسبق من العُرفية والشرعية , وتُطلق حقيقة على الاسم كلفظ (الأسد) تُطلق على الحيوان الشجاع^٨ .
والحقيقة اللغوية أو (الحقيقة الوضعية) , محل إجماع وثابتة باتفاق أهل العلم , هي والحقيقة العُرفية , وذكر ذلك بدر الدين الشوكاني , إذ قال : (قد اتفق أهل العلم على ثبوت الحقيقة اللّغوية والعُرفية , واختلفوا في ثبوت الحقيقة الشرعية)^٩ .

وتحدّث الشيخ الطوسي عن حقيقة الكلام وأنّه على ضربين مهمل ومفيد , وأنّ المفيد على ضربين , يكون مفيداً على وفق ما وُضع له , إذ قال : (والمفيد على ضربين : ضربٍ منهما : له معنى صحيح وإن كان لا يفيد فيما وُضع له وذلك نحو أسماء الألقاب وغيرها والضرب الثاني : يفيد ما وُضع له وهو على ضربين حقيقة ومجاز)^{١٠} .

ثم تحدّث عن الألفاظ التي يضعها أهل اللّغة , ويقصدون بها حقيقة معيّنة , كأسماء الأجناس , نحو (خلّ , وبلق) فهذه يضعها أهل اللّغة لتدلّ على معناها حقيقة من دون غيرها , إذن هي أسماء لغوية إذ قال : (والحقيقة إذا عقلت فائدتها , فيجب حملها على ما عقلت من فائدتها أين وجدت , ولا يخصّ به موضعٌ دون آخر ٠٠٠ إلّا أن تكون وضعت لتفيد معنى في جنسٍ دون جنس , فحينئذٍ يجب أن

يخصّ ذلك الجنس به , نحو قولهم: "خلّ" إنّه يفيد الحموضة في جنس مخصوص, وقولهم: "بلق" يفيد إجتماع اللونين في جنس دون جنس)^{٧٠}.

المطلب الثاني: حقيقة الألفاظ في العُرف (الحقيقة العرفية)

وهي الألفاظ التي خُصّت في عُرف الناس ببعض مسمياتها, وذكر ذلك ابن النجار , إذ قال : (حقيقة "عرفية" وهي "ما" أي قول : "خُصَّ عُرفاً" أي في العرف وإن كان وَضَعُها للجميع حقيقة)^{٧١} أي: أنّها لفظة وُضعت لشيء في اللّغة حقيقة , ثم انتقلت بالعُرف لشيء آخر صارت حقيقة فيه , كما وعُرفوها بأنّها: (هي اللفظ المستعمل فيما وُضع له يُعرّف الاستعمال اللغوي , أي : هي اللفظة التي انتقلت من مسمّاها اللغوي إلى غيره للاستعمال العام في اللّغة بحيث هُجر الأول)^{٧٢}, وقالوا في موضع آخر من الصفحة نفسها : (فالحقيقة العرفية هي من وضع العرب وليس لأحد أن يقوم بها)^{٧٣}, وكما أتفق أهل اللّغة على ثبوتها كحقيقة عرفية^{٧٤}, ونقسم على قسمين : عرفية عامة وعرفية خاصة .

أولاً: العرفية العامة : وهي التي لا تخص طائفة من دون أخرى , فهي لعامة الناس لا خاصتهم , ومن الأمثلة على ذلك لفظة : (دابة) , فهي في أصل وضعها , لكل ما يذُب على الأرض ويتحرك , سواء كان يملك حافر أو لا فهي تشملها والأنسان , إلّا أنّ هذا المعنى هُجر , واختصت بذئ الحافر , حتى صارت بالعُرف حقيقة لكلّ ذي حافر من الفرس وغيره , وأيضاً هناك بعض الألفاظ وُضعت لمعنى في أولها , ثم صارت في العُرف بمعنى آخر حتى أنّه عند إطلاقها لا يُفهم منها إلّا معناها الجديد في العُرف, ومن الأمثلة على ذلك:(الغانط , والعذرة , والراوية) فحقيقة الغانط : المكان المنخفض من الأرض, والعذرة : فناء الدار, وحقيقة الراوية: الجمل الذي يستقى عليه الماء البحر المحيط .

ثانياً: العرفية الخاصة : وهي تضم الأسماء والمصطلحات الخاصة بكل طائفة من أصحاب اللّغة , والأصول والعلوم والفنون , فأهل اللّغة من النّحويين والبلاغيين وأهل الأدب كلّ له مصطلحاته الخاصة , والتي أصبحت حقيقة في العُرف , مثل النّحويين لهم مصطلحات خاصة بهم, نحو : (المبتدأ والخبر, والفاعل والمفعول به والحال والنعت) والأصوليين لهم مصطلحاتهم الخاصة بهم , نحو : (نقض, وقلب , وكسر وغيرها)^{٧٥}.

أمّا الشيخ الطوسي فقد ذكر الكثير من الألفاظ التي يُكثر استعمالها في المجاز, فتكون حقيقة في العُرف, سواء كانت عرفية عامة أو خاصة , وما انفرد به الشيخ الطوسي هو نقله عن أهل اللّغة من النّحويين , وغيرهم , فدائماً ما كان يُكرّر في حديثه, وذلك منقول عن أهل اللّغة , وهذا جاء عند أهل اللّغة , وهكذا , فمن الألفاظ التي كانت عرفية عامة هي : (الدابة , والغانط), إذ قال:(لا يمتنع في المجاز أن يكثر استعماله فيصير حقيقة بالعُرف, نحو قولنا : "الغانط" في الحدث المخصوص , وقولنا : " دابة" في الحيوان المخصوص , وما هذا حكمه , حُكم له بحكم الحقيقة), وقد انفرد الشيخ الطوسي بتحديد هذا المعنى فلم يسبقه إليه أحد من أهل اللّغة , والأصول, وإنّما ذكروا أنّ معناه: كلّ ما مشى على الأرض فهو دابة, وهذا ما ذكره ابن فارس في معجم مقاييس

اللغة(٢)١, وبعد أن بيّنت الباحثة ما معنى عرفية عامة وخاصة ,تأتي لبيان مفردات الحقيقة العرفية العامة , ومنها :

أ-الدابة: جاءت في اللغة لكل ما يدب ويتحرك ,وفعلها : (دبّ), وقال ابن منظور : (دبّ النمل وغيره من الحيوان على الأرض, يدبّ دَبًّا ودَبِيْبًا: مَشَى عَلَى هَيْئَتِهِ ٠٠٠ وَدَبَّ السَّيْحُ أَي مَشَى مَشْيًا رُوَيْدًا , وأدببْتُ الصَّيَّيَّ أَي حَمَلْتُهُ عَلَى الدَّبِيبِ, ودَبَّ الشَّرَابُ فِي الْجِسْمِ وَالْإِنَاءِ وَالْإِنْسَانُ, يَدِبُّ دَبِيْبًا: سَرَى ٠٠٠ وَالدَّابَّةُ: اسْمٌ لِمَا دَبَّ مِنَ الْحَيَوَانِ) ٢٠, والدليل على أنها كانت تضم العاقل وغير العاقل , قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رَجْلَيْنِ ﴾ ٢١, وهنا ورد عن أهل اللغة والتفسير أنها لو كانت لغير العاقل , لذكرت الآية : (منها), ولكن جاء التعبير ب(من) التي تكون للعاقل , وهنا ذكرت الآية أكثر من صنف من يزحف على بطنه ويمشي على رجليه ٢٢, وهذا ما ذكره الزمخشري في كشفه , إذ قال :

كان اسم الدابة موقعاً على المميز وغير المميز غلب المميز فأعطى ما وراءه حكمه ٢٣).
تجد الباحثة أنه اتفق أهل اللغة, والأصول, والتفسير في أن لفظة (الدابة) كانت موضوعاً للعاقل وغير العاقل , لكل ما يدب على الأرض, ثم اختصت بكل ذي حافر من الفرس وغيره. وهذا ما ذهب إليه الشريف المرتضى , و ذكره الشيخ الطوسي إذ قال:(وقلونا : " دابة" في الحيوان المخصوص ٠٠٠ وما هذا حكمه , حُكِمَ له بحكم الحقيقة), وقد انفرد الشيخ الطوسي بتحديد هذا المعنى فلم يسبقه إليه أحد من أهل اللغة , والأصول, وذكروا أن معناه: كُلِّ ما مشى على الأرض فهو دابة, وهذا ما ذكره ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) في معجم مقاييس اللغة ٢٤).

ثم يذكر في موضع آخر أن الكلمة إذا قل استعمالها في الحقيقة لا يدلّ ذلك أنها ليس بحقيقة فيه بل , غلب عليها الغُرف حتى صار حقيقة فيه , قال : (فليس إذا قلّ استعمال الحقيقة فيما هو حقيقة فيه , وكثر استعماله في المجاز , دلّ على أنه ليس بحقيقة فيه , ألا ترى أنه لم تجر عاداتهم في استعمال لفظة " الدابة" في كل ما دبّ , بل صار بالعرف لا يستعمل إلا في دابةٍ بعينها , ولا يدلّ ذلك على أنهم لم يضعوا هذه اللفظة في الأصل لكل ما يدبّ فعلم بذلك أن قلّة الاستعمال لا يدلّ على أن اللفظ ليس بحقيقة) ٢٥).

ب- الغائط: جاءت في اللغة بمعنى ,الحفر وفعلها (غاطَ يَغُوطُ غَوْطًا), ذكر ذلك ابن منظور, إذ قال : (وَالْغَوْطُ وَالْغَائِطُ : الْمُتَسِعُ مِنَ الْأَرْضِ ٠٠٠ الْغَوْطُ : غَمَقُ الْأَرْضِ الْأَبْعَدُ , وَمِنْهُ قِيلَ لِلْمُطْمَنِّ مِنَ الْأَرْضِ غَائِطٌ وَلِمَوْضِعِ قَضَاءِ الْحَاجَةِ غَائِطٌ , لِأَنَّ الْعَادَةَ أَنْ يَقْضَى فِي الْمُنْخَفِضِ مِنَ الْأَرْضِ إِذْ هُوَ أَسْفَرُ لَهُ , ثُمَّ أَشْبَعُ فِيهِ حَتَّى صَارَ يُطْلَقُ عَلَى النَّجْوِ نَفْسِهِ) ٢٦, وعليه اتفق الأصوليون وأهل اللغة في أن لفظ (الغائط) , كان للمنخفض من الأرض ثم صار معروف فيما بعد بالحدث , وهذا ما ذكره الشيخ الطوسي , إذ قال : (نحو قولنا : " الغائط " في الحدث المخصوص ٠٠٠ وما هذا حكمه , حُكِمَ له بحكم الحقيقة) ٢٧).

أمّا العرفية الخاصة فقد ذكر الشيخ الطوسي, منها بعض هذه الأسماء في تقسيمه للكلام , إذ قال : (والمفيد من الكلام لا يكون إلا جملة من اسمٍ واسمٍ ٠٠٠ وينقسم ذلك إلى أقسام: إلى الأمر وما معناه معنى الأمر من السؤال والطلب , والدعاء, وإلى النهي , وإلى الخبر , ويدخل في ذلك الجُود , والقَسَم , والأمثال, والتشبيه وما شاكله والاستخبار , والاستفهام, والتَمْنَى والتَرَجِي) ٢٨) وهذه

المصطلحات معروفة عند أهل اللغة , وعند النحاة بل هي خاصة بهم , واتفق الشيخ الطوسي معهم في ورود هذه الألفاظ في عُرفهم, ومما امتاز به الشيخ الطوسي عن أهل الأصول أنه يعرض المسائل الأصولية بطريقة أهل اللغة من النحاة والبلاغيين , حتى كأنك تقرأ في كتابٍ نحوي لا أصولي .

المطلب الثالث: حقيقة الألفاظ في الشرع (الحقيقة الشرعية)

وهي الألفاظ التي استعملها الشرع في بعض مسمياتها أو قيدها بقيود معينة أو انتقلت من معناها اللغوي الأول إلى معناها الشرعي نحو : (الصلاة , والحج , والزكاة , والمؤمن , والكافر) والأمثلة على ذلك كثير^{٢٧}.

وعرفها القاضي أبو يعلى (ت ٥٨٥هـ) بأنها : (الاسم المستعمل في الشريعة على غير ما كان عليه في موضوع اللغة مثل اسم مؤمن , هو في اللغة : عبارة عن كل مصدق , واختص في الشريعة من آمن بالله , حتى لا يجوز استعماله في غيره)^{٢٨}.

كما وعرفها آخرون بأنها : (هي اللفظ الذي وضعه الشرع لمعنى , بحيث يدل عليه بلا قرينة فالحقائق الشرعية هي ألفاظ تستفيد من الشارع وضعها , فالصلاة للأفعال المخصوصة , والزكاة للقدر المخرج . . . كلها من الحقائق الشرعية , فهي قد استعملت فيما وضع لها في عُرف الشرع , إذا انتقلت عن مُسمّاها اللغوي إلى غيره , لاستعمال الشرع لها بالمعنى الذي انتقلت إليه)^{٢٩}.

أمّا الشيخ الطوسي , فقد تحدّث عن دلالة الألفاظ وما كانت موضوعاً له في اللغة حقيقةً , ثم انتقلت إلى الشرع مثل : الصلاة , والزكاة , إذ قال : (" الصلاة " فإنها في اللغة موضوعاً للدعاء , وقد صارت في الشريعة عبارة عن أفعال مخصوصة , وكذلك " الزكاة " في اللغة عبارة عن النمو , وفي الشريعة عبارة عن أخذ شيء مخصص)^{٣٠} , ومما انفرد به الشيخ الطوسي أنه كان يربط دلالة هذه الألفاظ , وحقيقتها بالأحكام الشرعية , وما تعنيه هذه الألفاظ سواء كانت في الشرع , أو العرف , أو اللغة , وأثرها في الحكم الشرعي نحو (النكاح , والقرء) .

ستعرض الباحثة لحقيقة معاني هذه الألفاظ , قبل أن تختص بالشرع , منها :

أ- الزكاة : وهي من الألفاظ الشرعية التي ذكرها الشيخ الطوسي , وجاءت في اللغة بمعنى : النماء والعطاء وهي من الفعل (زكا , يزكو) , قال ابن منظور : (زكا , الزكاء , مَمْدُود : النماء والرَّيْعُ . . . وَ الرَّزْغُ يَزْكُو زَكَاءً مَمْدُودٌ أَي نَمَا . . . وَ الزَّكَاةُ : زَكَاةُ الْمَالِ مَعْرُوفَةٌ , وَهُوَ تَطْهِيرُهُ , وَ الْفِعْلُ مِنْهُ زَكَّى تَرْكِيبٌ إِذَا أَدَّى عَنْ مَالِهِ زَكَاةً)^{٣١} , وعرفها في الاصطلاح , إذ قال : (ما أَخْرَجْتَهُ مِنْ مَالِكَ لِتَطْهِرَهُ بِهِ , وَقَدْ زَكَّى الْمَالُ)^{٣٢}.

أمّا الشيخ الطوسي , فقد قال عنها : (" الزكاة " في اللغة عبارة عن النمو , وفي الشريعة عبارة عن أخذ شيء مخصص)^{٣٣}.

والنماء : هو معناها الذي وضعته العرب لها منذ العصر الجاهلي , وهذا ما ذكره أهل اللغة , إذ قالوا : (الزكاة في اللغة النماء والريع . . . وفي العصر الجاهلي لم يعرف للكلمة غير معنى الزيادة

في الشيء , ومن ذلك أن العرب كانوا يطلقون على الفرد الواحد خسا وعلى الاثنين زكا , وقيل ذلك لأن الاثنين أركى من الواحد^(٢٩)

ب- الصلاة : وهي من الألفاظ الشرعية التي ذكرها الشيخ الطوسي , وهي في اللغة : مصدر من الفعل (صَلَّى) وتأتي بمعنى الدعاء والاستغفار , قال ابن منظور : (الصَّلَاةُ : الدُّعَاءُ وَالِاسْتِغْفَارُ ٠٠٠ وَالصَّلَاةُ مِنَ اللَّهِ الرَّحْمَةُ ٠٠٠ وَبِهِ سُمِّيَتِ الصَّلَاةُ لِمَا فِيهَا مِنَ الدُّعَاءِ وَالِاسْتِغْفَارِ)^(٣٠)

والدليل على ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾^(٣١) فالصلاة من الملائكة , هي دعاء للنبي (ﷺ) واستغفار , ومن الله عز وجل رحمة^(٣٢)

وهذا ما ذكره أهل التفسير في كتبهم , منهم الزمخشري في الكشاف , إذ قال في تفسير هذه الآية : ("صلوا عليه وسلموا " أي قولوا الصلاة على الرسول والسلام ومعناه الدعاء بأن يترح عليه الله ويسلم)^(٣٣)

أمّا الشيخ الطوسي , فقد قال عنها : (" الصلاة " فإنّها في اللغة موضوعةٌ للدعاء , وقد صارت في الشريعة عبارةً عن أفعال مخصوصة)^(٣٤)

ت- النسخ : وهو من الألفاظ الشرعية التي ذكرها الشيخ الطوسي , وفصلنا الحديث عنها في التمهيد . وجاء معناه في اللغة: التغيير والإزالة , وفعله (نَسَخَ) , وهذا ما ذكره الخليل , إذ قال : (النِّسْخُ : إِزَالَةُ أَمْرٍ كَانَ يُعْمَلُ بِهِ , ثُمَّ تَنَسُّخُهُ بِحَادِثٍ غَيْرِهِ , كَالْآيَةِ تُنْزَلُ فِي أَمْرٍ , ثُمَّ يُخَفَّفُ فَتُنْسَخُ بِأُخْرَى , فَالْأُولَى مَنْسُوخَةٌ [والثانية] ناسخة)^(٣٥)

وما ذكره ابن منظور أيضاً بأنّ : النسخُ : إِبْطَالُ الشَّيْءِ وَإِقَامَةُ آخَرٍ مُقَامَهُ , وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿ مَا نُنْسخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ﴾^(٣٦) والآية الثانية ناسخةٌ والأولى مَنْسُوخَةٌ وَالنَّسخُ : نَقْلُ الشَّيْءِ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ وَنَسَخَ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ : أَرَاهُ , وكذا النسخ : أن تُزَيَّا أَمْرًا كَانَ مِنْ قَبْلُ يُعْمَلُ بِهِ ثُمَّ تَغْيِيرُ بِحُكْمٍ أَوْ حَادِثٍ غَيْرِهِ^(٣٧)

وعرّفه الشيخ الطوسي , إذ قال : (النسخ في اللغة يستعمل على وجهين : أحدهما : بمعنى الإزالة , كما يقال : " نَسَخْتُ الشَّمْسُ الظِّلَّ " و " نَسَخْتُ الرِّيحُ أَثَارَهُمْ " والآخر : بمعنى النقل , كما يقال : " نَسَخْتُ الْكِتَابَ ")^(٣٨)

ويذكر الشيخ الطوسي أنّها لفظة شرعية , وهي مستعملة في الشريعة خلاف استعمالها في اللغة وإن كان هناك تشابه بينهما , إذ يقول : (فأما استعمال هذه اللفظة في الشريعة , فعلى خلاف موضوع اللغة , وإن كان بينهما تشبيه , ووجه التشبيه : أنّ النّص إذا دلّ على أنّ مثل الحكم الثابت بالنّص المتقدم زائلاً , على وجهٍ لولاه , لكان ثابتاً , فأجرى استعمال لفظ النسخ فيه مجرى الريح المزيل للآثار)^(٣٩)

ويقول في موضع آخر : (إنّ هذه التسمية مستعملةٌ على غير طريق اللغة في الشريعة , فهي لفظة شرعية منقولة عما وضعت له , لأنّ استعمالها في ذلك غير معقول في اللغة , فهي كسائر الأسماء الشرعية)^(٤٠) فهو يرى أنّها لفظة شرعية وأن معناها في اللغة غير معناها في الشرع , لكن في الحقيقة هما يشتركان في معنى لغوي واحد وهو (التغيير والإزالة) وتعريف النّحاة للنسخ لا يختلف

عما عرّفه أهل الأصول , والدليل على ذلك ما ذكرته الدكتور خديجة الحديثي , عرّفته في كتابها لغةً , واصطلاحاً بما يشابه تعريف أهل الفقه والأصول , قالت : (حُدّ النَّسخُ: لغةً " نسخت الشمس الظلّ وانتسخته: أزالته, ونسخت الريح آثار الديار غيرتها, ونسخ الكتاب وانتسخه واستنسخه سواء, والنسخة اسم المستنسخ منه, ونسخ الآية بالآية: إزالة مثل حكمها, وباب الكل القطع")^(١), أمّا في الاصطلاح تقول الدكتورة خديجة الحديثي : (النَّسخُ في النَّحو العربي قسمان: نسخ الإعراب ونسخ المعنى)^(٢)

أمّا نسخ الإعراب , فيكون بالشكل, أي على مستوى البنية السطحية , بتغيير حركة الإعراب , أوفي فقد الصدارة ونسخ المعنى هو كما ذكرته : (رفع حكم نحوي عن كلمة مؤدية لوظيفة نحوية بعينها في الجملة وإبدال حكم نحوي غيره به يدل عليه السياق بقرائنه اتكاء على أصل موجود لا مفترض حدده طبيعة اللغة بضوابطها)^(٣), إذن هو تغيير للحكم الأول بحكم جديد , وهذا ما أشار إليه الشيخ الطوسي في بيان معنى النَّسخ في الاصطلاح, من أنّه تغيير حكم , إذ قال : (وقد يقال : إنَّ الحكم الثاني ينسخ الحكم الأول , فهو ناسخ له من إذ علم سقوط الأول به كقولهم : " نسخ التوجّه إلى الكعبة الاستقبال إلى بيت المقدس ")^(٤)

ث- النكاح : النكاح: هو من الألفاظ التي لها معنيين لغوي وشرعي , وجاء معناها في اللغة بمعنى: الضم والجمع , وذكر ذلك أهل اللغة , إذ قالوا : (النِّكَاحُ لغةً : هو الضَّمُّ والجمعُ والتداخلُ من تتأخَّج الأشجار : إذا انضمَّ بعضها إلى بعضٍ أو مِن نَكَحَ المَطَرُ الأرضَ : إذا اختلط في ثراها وسمي التزوُّجُ نِكَاحاً لما فيه مِن ضمِّ أحدِ الزوجين إلى الآخر ويطلق على الوطء , وقيل على العقد)^(٥) أمّا في اصطلاح أهل الأصول فقد عرّفوه بأنّه: (عقد يفيد جُلّ استمتاع الرّجل بامرأةٍ لم يمنع من نكاحها مانع شرعي)^(٦) أمّا الشيخ الطوسي فقد ذكرها من ضمن الألفاظ الشرعية , ومن ثمّ أشار إلى أنّها من الألفاظ المشتركة بين معنيين • وذكر أنّها كانت معناها في اللغة شيء ثم صارت في الشرع شيء آخر كالصلاة , إذ قال : (لفظ " الصلاة " في الأصل الدّعاء , ثم اختصّت في الشرع بأفعالٍ بعينها , وكذلك لفظة " النكاح " وما جرى مجرى ذلك)^(٧)

ولا نرى اختلافاً بين ما ذكره أهل اللغة وأهل الأصول في بيان معاني هذه الألفاظ , فلا بُدّ من وجود جامع مشترك بين معاني اللفظة سواء كانت في اللغة أو العرف أو الشرع , فالصلاة كانت لمعنى الدّعاء , وبقي هذا المعنى قائم وأضيف عليها الأعمال الخاصة بالصلاة (كالتكبير وقراءة السور والركوع والسجود) وغيرها من أعمال الصلاة وما يرتبط بها , وكذا الزكاة كانت بمعنى التّماء والزيادة والتطهير , وبقي معناها مع زيادة في الأعمال العبادية للزكاة من إخراج جزء من الأموال والدليل على ذلك ما ذكره الطبري في تفسيره لهذه الآية التي جمعت الزكاة والصلاة معاً قال : (الْقَوْلُ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حُذِّ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةٌ تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلَّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى ذِكْرُهُ لِنَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ " : يَا مُحَمَّدُ , حُذِّ مِنْ أَمْوَالِ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ اعْتَرَفُوا بَذُنُوبِهِمْ فَنَابَوْا مِنْهَا , " صَدَقَةٌ تُطَهِّرُهُمْ " , مِنْ دَنَسِ ذُنُوبِهِمْ, " وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا " , يَقُولُ : وَتُزَكِّيهِمْ وَتُزَكِّيهِمْ عَنْ خَسِيسِ مَنَازِلِ أَهْلِ النِّفَاقِ بِهَا , إِلَى مَنَازِلِ أَهْلِ الْإِحْلَاصِ, " وَصَلَّ عَلَيْهِمْ " , يَقُولُ : وَادْعُ لَهُمْ بِالْمَغْفِرَةِ لِذُنُوبِهِمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ مِنَّا , " إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ " , يَقُولُ : إِنَّ دُعَاكَ وَاسْتَغْفَارَكَ طَمَئِينَةً لَهُمْ , بَأَنَّ اللَّهَ قَدْ عَفَا عَنْهُمْ وَقَبِلَ تَوْبَتَهُمْ)^(٨)

وكذا لفظة (النسخ) تشترك ما بين اللّغة والشرع بمعنى: التغيير والإزالة، ولفظة (النكاح) تشترك بمعنى: الضمّ والجمع .

نتائج البحث:

- ١- بحث الدلالة من البحوث المهمة في اللّغة العربية واعتمدها أهل الأصول كما اعتمدها النّحاة .
- ٢- اتفاق الأصوليين في أنّ تقسيم الألفاظ على دلالتها يتوقف عليه الكثير من الأحكام الشرعية، وتوجيه الخطاب كلفظة (القرء) وما يترتب عليها من حكم إن كانت بمعنى (الحيض أو الطهر) .
- ٣- ينقسم الكلام على حقيقة ومجاز والحقيقة تنقسم حسب ألفاظها على: (حقيقة لغوية , وحقيقة عرفية, وحقيقة شرعية)
- ٤- انتقال الألفاظ من معنى إلى آخر لا يُعدها معناه الذي وُضعت له بالأصل , بل يُزاد عليه أمر أو ينقص أمر نحو : (الصلاة) كان معناها في العُرف (الدعاء) فصارت في الشرع ركن من أركان الإسلام وهو عمل عبادي والدعاء من مستحباتها الموجودة في أركانها , و(الحج) :معناه في العُرف القصد والتوجه , وفي الشريعة أصبح ركن من أركان الإسلام وهو عمل عبادي , أو أساسياته هو النية والقصد والتوجه . ومما جرى مجرى ذلك كثير .
- ٥- التضاد من الظواهر الدلالية التي جعلها ثلّة قليلة من التّحويين من ضمن المشترك اللفظي , وكذا أهل الأصول ومنهم الشيخ الطوسي , إذ جعله ضمن المشترك اللفظي , نحو : (جون) التي تدلّ على معنيين متناقضين هما الأبيض والأسود , وما يجري مجراها كثير .

المصادر والمراجع:

خير ما يبتدئ به القرآن الكريم.

- 1- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحقّ من علم الأصول، بدر الدين الشوكاني، محمد بن علي (ت ١٢٥٠هـ) تحقيق: محمد صبحي بن حسن حلاق، الناشر: دار ابن كثير، دمشق – سوريا، الطبعة الرابعة: ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م .
- 2- ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير واسباس البلاغة، الأستاذ: الطاهر احمد الراوي التطور الدلالي بين لغة الشعر الجاهلي ولغة القرآن الكريم (دراسة دلالية مقارنة) عودة خليل أبو عودة، الناشر: مكتبة المنار: الزرقاء – الأردن، الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- 3- التطور الدلالي بين لغة الشعر الجاهلي ولغة القرآن الكريم (دراسة دلالية مقارنة) عودة خليل أبو عودة
- 4- تفسير الطبري من كتابه (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن كثير (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، وعصام فارس الحرستاني، الناشر: مؤسسة الرسالة، – لبنان، الطبعة الأولى: ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .

- 5- تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الخوارزمي (ت ٥٣٨هـ)، اعتنى به وعلق عليه: خليل مأمون شياح، الناشر: دار المعرفة، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة: ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩ م .
- 6- الدرس الدلالي عند ابن جني، نضال سليمان القطامين، المشرف: عبد القادر مرعي الخليل: (رسالة في القضايا الدلالية في كتاب الغدة للقاضي أبي يعلى، عبد العزيز تواتي .
- 7- شرح الكوكب المنير، المسمى بمختصر التحرير، أو المختبر المبتكر شرح المختصر في أصول الفقه ابن النجار الشيخ محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوح، الحنبلي، (ت ٩٧٢هـ)، تحقيق: الدكتور محمد الرحيلي والدكتور نزيه حماد: ١ / ١٤٩ .
- 8- شرح الكوكب المنير، الفتوح، الشيخ محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الحنبلي(ت ٩٧٢هـ)، تحقيق: الدكتور محمد الرحيلي والدكتور نزيه حماد، الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض - السعودية، الطبعة الأولى: ١٤١٣هـ - ١٩٩٣ م .
- 9- الغدة في أصول الفقه، القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن الفراء(ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: أحمد بن علي سير المبارك، الناشر: جامعة محمد بن سعود، الرياض - السعودية، الطبعة الثالثة: ١٤١٤هـ - ١٩٩٣ م .
- 10- الغدة في أصول الفقه، الشيخ الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت ٤٦٠هـ)، تحقيق: محمد رضا الأنصاري، الناشر: مؤسسة بوستان، قم - إيران، تاريخ الطبعة: ١٤٣٢هـ - ٢٠١٠ م .
- 11- القضايا الدلالية في كتاب "العدة في أصول الفقه" للقاضي أبي يعلى الحنبلي، (رسالة ماجستير) إعداد: عبد العزيز تواتي، المشرف: الدكتور صالح لحوحي، الناشر: جامعة محمد خيضر، سكرة - الجزائر تاريخ النشر: ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣ م .
- 12- كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، أبو عبد الرحمن(ت ١٧٥هـ)، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال، النجف الأشرف - العراق، الطبعة الأولى: ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧ م .
- 13- كتاب الزكاح(بحث)، المشرف العام: علوي بن عبد القادر السقاف، الناشر: موقع الموسوعة الفقهية (الدرر السنوية)، تاريخ النشر: ١٤٤٣هـ - ٢٠٢١ م .
- 14- لسان العرب، ابن منظور، محمد بن مكرم الأنصاري الإفريقي(ت ٧١١هـ)، تحقيق: عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، الناشر: دار المعارف، القاهرة - مصر، تاريخ الطبعة: ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م .
- 15- معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا(ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، الناشر: دار الفكر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩ م .
- 16- معجم مصطلح الأصول، ميثم هلال، مراجعة وتوثيق: الدكتور محمد التونجي، الناشر: دار الجبل، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى: ٢١٤٢هـ - ٢٠٠٣ م .
- 17- نسخ الوظائف النحوية في الجملة العربية، الدكتورة خديجة الحديثي (ت ١٤٣٩هـ)، الناشر: دار السلام، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى: ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧ م .

هوامش البحث

- (١) الغدة في أصول الفقه، : الشيخ الطوسي : ١٠٨ .
- (٢) معجم مصطلح الأصول ، ميثم هلال، مراجعة وتوثيق : الدكتور محمد التونسي : ١٢٩
- (٣) شرح الكوكب المنير ، المسمى بمختصر التحرير ، أو المختبر المبتكر شرح المختصر في أصول الفقه ابن النجار ، الشيخ محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي ، الحنبلي ، (ت) ٩٧٢ هـ)، تحقيق: الدكتور محمد الرحيلي والدكتور نزيه حماد: ١ / ١٤٩ .
- (٤) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، بدر الدين الشوكاني ، محمد بن علي ، (ت) ١٢٥٠ هـ)، تحقيق: محمد صبحي بن حسن حلاق، الناشر : ١٠٧ . يُنظر : رسالة في القضايا الدلالية في كتاب الغدة للقاضي أبي يعلى ، عبد العزيز تواتي: ٥٤ .
- (٥) الغدة في أصول الفقه، : الشيخ الطوسي : (١٠٨ ، ١٠٩) .
- (٦) المصدر نفسه : ١١٠ .
- (٧) شرح الكوكب المنير ، ابن النجار : ١ / ١٥٠ .
- (٨) معجم مصطلح الأصول ، ميثم هلال : ١٢٩ .
- (٩) المصدر نفسه : ١٢٩ .
- (١٠) يُنظر : إرشاد الفحول، بدر الدين الشوكاني: ١٠٧ .
- (١١) شرح الكوكب المنير، ابن النجار : ١ / ١٥٠ . يُنظر : معجم مصطلح الأصول، ميثم هلال : ١٢٩ . يُنظر : رسالة في القضايا الدلالية في كتاب الغدة للقاضي أبي يعلى ، عبد العزيز تواتي : (٥٤ ، ٥٥) .
- (١٢) الغدة في أصول الفقه ، الشيخ الطوسي : ١١٠ . يُنظر : معجم مقاييس اللغة : ٢ / ٢٦٣ .
- (١٣) لسان العرب ، ابن منظور : م / ٢ / ١٣١٤ .
- (١٤) سورة النور : من الآية / ٤٥ .
- (١٥) يُنظر : لسان العرب ، ابن منظور : م / ٢ / ١٣١٤ .
- (١٦) تفسير الكشاف ، الزمخشري : ٧٣٣ .
- (١٧) الغدة في أصول الفقه، : الشيخ الطوسي : ١١٠ .
- (١٨) الغدة في أصول الفقه، الشيخ الطوسي: ٣٤٦ .
- (١٩) لسان العرب ، ابن منظور: م / ٥ / (٣٣١٦ ، ٣٣١٧) .
- (٢٠) الغدة في أصول الفقه، : الشيخ الطوسي : ١١٠ .
- (٢١) المصدر نفسه : ١١٠ .
- (٢٢) يُنظر : رسالة في القضايا الدلالية في كتاب الغدة للقاضي أبي يعلى ، عبد العزيز تواتي: (٥٤ ، ٥٥) .
- (٢٣) الغدة في أصول الفقه، القاضي أبو يعلى : ١ / ١٨٩ .
- (٢٤) معجم مصطلح الأصول ، ميثم هلال : ١٢٩ .
- (٢٥) الغدة في أصول الفقه، : الشيخ الطوسي : ١٢٠ .
- (٢٦) لسان العرب ، ابن منظور، (زكا) : م / ٣ / ١٨٤٩ .
- (٢٧) يُنظر : لسان العرب ، ابن منظور ، (زكا) : م / ٣ / ١٨٤٩ .
- (٢٨) الغدة في أصول الفقه، : الشيخ الطوسي : ١٢٠ . يُنظر : الغدة في أصول الفقه، القاضي أبو يعلى : ١ / ١٨٩ .

- (٢٩) التطور الدلالي بين لغة الشعر الجاهلي ولغة القرآن الكريم (دراسة مقارنة) عودة خليل أبو عودة: ٢١١ .
- (٣٠) لسان العرب، ابن منظور : م٣ / ٢٤٩٠ .
- (٣١) سورة الأحزاب : من الآية/ ٥٦ .
- (٣٢) يُنظر : لسان العرب : م٣ / ٢٤٩٠ .
- (٣٣) الكشف , الزمخشري : ٨٦٣ .
- (٣٤) العُدَّة في أصول الفقه , الشيخ الطوسي : ١٢٠ . يُنظر: العُدَّة في أصول الفقه, القاضي أبو يعلى : ١ : ١٨٩ .
- (٣٥) كتاب العين , أبو عبد الرحمن , خليل بن أحمد الفراهيدي, (ت ١٧٥ هـ), تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي: ٢٠١/٤ .
- (٣٦) سورة البقرة : من الآية / ٦ .
- (٣٧) يُنظر : لسان العرب , ابن منظور (نسخ) : م٦ / ٤٤٠٧ .
- (٣٨) العُدَّة في أصول الفقه , الشيخ الطوسي : ٥١٧ .
- (٣٩) العُدَّة في أصول الفقه , الشيخ الطوسي : ٥١٨ .
- (٤٠) المصدر نفسه : ٥١٨ .
- (٤١) نَسَخَ الوُضَائِفَ النَّحْوِيَّةَ فِي الْجُمْلَةِ الْعَرَبِيَّةِ, الدكتورة خديجة الحديثي : ١٣ .
- (٤٢) المصدر نفسه: ١٤ .
- (٤٣) المصدر نفسه : ١٥ .
- (٤٤) العُدَّة في أصول الفقه , الشيخ الطوسي : ٥١٩ .
- (٤٥) كتاب النِّكَاح (بحث), المشرف العام علوي السَّقَّاف, الناشر : موقع الموسوعة الفقهية (الدرر السَّنية)
- (٤٦) كتاب النِّكَاح (بحث), المشرف العام : علوي بن عبد القادر السَّقَّاف, الفصل التمهيدي : م١ .
- (٤٧) العُدَّة في أصول الفقه , الشيخ الطوسي : ١١٩ .
- (٤٨) سورة التوبة : من الآية / ١٠٣ .
- (٤٩) تفسير الطبري , الطبري : ١٥٧/٤ .